

وفاقا فاشارة الى ان من قصر باثم سواء في ذلك القطع وغيرها  
وعبارة ابن الحاجب محطى اثم ونحن حذفتنا لفظ محطى لانه  
ان اراد محطى في الحكم قلنا على يقين من ذلك اذ جعلنا له اخطا  
وانه اصاب ولكنه ياتم لتقصيره وتذكيوت مع ذلك اصاب كواحد  
دفين وان اراد محطى في نفس الاجتهاد فهذا الاحديث فيه  
فقد لاح شرح هذه المسئلة وجهه عد ولنا عن الفاظ غيرنا  
المفدمات ومنها قيل لم لا قدمت حد الفقه وحد الاصل على اصول  
الفقه لانها مفردان ومعرفة المفردين سابقة على معرفة التركيب  
قال الامام التركيب لا يمكن ان يعلم الا بعد العلم باجزائه  
لان كل وجه بل من الوجه الذي يصح منه التركيب فلفظ  
لوجوه ثلاثة احدها ان هذا هو المقصود بالاصالة  
فتعين تقديمه اذ التقديم يقتضى الاهتمام فلو قدم  
غيره والجامع ان الاهتمام انما هو به لم يكن مناسباً  
والثاني ما ذكره الشيخ الامام الوالد رحمه الله تعالى  
في القطعه التي عملها على شرح مختصر ابن الحاجب حيث  
قال مانصه وبد بالتعريف اللغوي لانه احض وهذا  
النوع من التركيب اعنى المضاف والمضاف اليه اذا سمي  
به قد يسمى به فرد من افراد مدلول الاضافي  
كعبده الله مسمى به وجل فيصدق عليه بطريقين  
ويكون

ويكون المدلول اللغوي احض من الاضافي وقد يسمى به  
بشيء اخر بينه وبين الاضافي بياناً وعموم وخصوص  
من وجهه وسنين لك من اى الاقسام هو وعلى كل تقدير  
فاللغوي هو المخبر ولم يزد العلم عن غيره فالذلك بداهة  
ثم كلامه وراحه ان اللغوي وهو الصحيح احض من  
الاضافي بحسب وضع اللغة والثالث انى اقول اذا سميت  
مضافاً ومضافاً اليه فتارة يقطع النظر عن المفردين الاضافيه  
بالكلية ويكون ذلك كالاعلام المرئجه وليس اصول الفقه  
من هذا القبيل فان لم نقطع النظر عن معنى الاصل والفقه  
والاضافة كليهما بل لاحظنا كل واحد منهما وتارة نلاحظ ذلك  
على قسمين احدهما ان يلاحظ تلك المعاني ويتبعها على حالها  
ولا يعمل شيئاً الا زيادة صيرورتها علماً وهذا لم يعتمد في اصول  
الفقه لاننا لم نبق شيئاً من المعاني الثلاثة على حاله والثاني  
ان يلاحظ اولى ملاحظته قبل الاحظه فلا معنى الاصل  
لفته والفقه واصل الاضافه وتكون هذه الملاحظة  
هى العلاقة المسوخته لا تطلق هذا اللفظ الذى  
هو مضاف ومضاف على هذا العلم وهو المقصود وشبهه  
العام الذى نسخت فيه الصفة كالحسن والحسين  
عند النجاة والمحققة الشرعية عند المحققين من